لا تلتزم بالمعايير والرقابة منعدمة..

الجامعات الأهلية.. مبانٍ في عمارات، وغُرف تتحوّل إلى قاعات!

في غمرةِ الاهمال للجانب التعليمي الذي شهدته اليمن في الآونة الأخيرة برزتْ للعيان العديد من الجامَعات وَالكُليّات والمعاهد العليا الأهلية والخاصة التي وصل عددُها حسب مصادر في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى ما يقارب الأربعين منشأة. وهذا الرقم يُشكل رُعباً لِمَن يعرِف عن كثب ماهيّة تلك الجامعات والامكانيات المتوفرة فيها، حيث لايزال غالبها في شُقق سكنية وعمارات لا تتناسب البتة مع أدنى المعايير القانونية التي حددتها الدولة لِمَن يريد فتح أو إنشاء مؤسسة تعليم عالٍ أهلية.

في هذا التحقيق نسلّط الضوء على مدى التزام الجامعات الأهلية بالمعايير المحددة، وهل يمكن لمثل تلك الجامعات التي تقبع داخل عمارات وشقق سكنية أنْ تلبي حاجاتٍ سوق العمل وما يتطلّبه الوطن من عناصر فاعلة مِن خلال مخرجاتها التي لم توفر لها أدنى المقومات، التي لم تتوفر لدى جامعات حكومية بإمكانيات دولة، فما بالنا بمؤسسات أهلية يحرص أصحابها في الدرجة الأساس على مراعاة الجانب النفعي (الرِبح)؟!.. إلى التحقيق:

«الحلقة الأولى»

تحقيق/ فايز محيي الدين البخاري

* أثناء نزولنا الميداني إلى بعض الجامعات والكُليّات الخاصة والأهلية هالنا ما رأينا من ضيق في الأبنية والمساحة التي أقيمَت عَليها والتّي لا تلبي الحد الأدنى من المعايير، فضلاً عن جهل الطلاب فيها لأبسط الشروط الواجب عليهم معرفتها والتي تقف في مقدمتها: هل هناك تصريح رسمي لهذه المنشأة أم لا؟ وهل تلتزم هذه المنشأة بالمعايير التي تكفل لهم التحصيل العلمي الجاد والصحيح من جهة، ومن جهة أخرى بما يضمن لهم اعتراف الجهات الحكومية بتلك الشهادات وتعميدها أم لا؟!

بعض الطلاب الذين تناقشتُ معهم وسألْتُهم عن طبيعة التسجيل في تلك الجامعات والكُليّات، قالوا: نحن لا نعرف ما هي شروط القبول التي وضعتها وزارة التعليم العالي أبدا، وما يتم بيننا وبين إدارة القبول والتسجيل عبارة عن مراجلة كمن يشتري سلعة، وأنت وشطارتك وإلحاحك.

وحين أعلمتهم بأنّ وزارة التعليم العالي لن تعتمد أية شهادة لطالب تم قبوله بمعدّل أقل من الذي حددته الوزارة، ما يعني أنّ سنوات دراسته وتعبه وخسارته المادية راحت هباء.. عندها هبوا مفزوعين وذهبوا لإدارة القبول والتسجيل للتأكد مما قلتُ.

مُخرجات هزيلة

* مسئول في وزارة التعليم العالي يؤكد أنّ المشكلة تكمن في أنّ المجلس الأكاديمي المخوّل بالرقابة غير مُفعّل وموقعه البعيد عن الوزارة يجعله في عداد المفقودين. وأنّ المجلس الأعلى لتطوير التعليم لم يُقدّم حتى اليوم أيّة خطوات ملموسة لتحسين وتجويد مخرجات التعليم ولا توجد لديه أيّة رؤية قابلة للتحقق على أرض الواقع. فيما قيادة الوزارة تجهل مهامها وتنشغل بأمور ثانوية وبسيطة على رأسها تقاسُم البعثات وتلبية توصيات الشخصيات النافذة.

وبالنسبة للجامعات الأهلية لا توجد رقابة حقيقية البتة، وما يتم تداوله إعلامياً في هذا الصدد من قبل بعض قيادات الوزارة لا يمت للواقع بصلة وليس له أي أساس.

ويردف: التعليم العالي الأهلي لا يمكن ضبطه في ظل هذا الوضع حيث لم تضبط الجامعات الحكومية وتحل مشاكلها، فكيف نؤمّل ضبط وردع الجامعات والكليات الأهلية التي تتواجد داخل شقق ولم توفر – بعضها – الحد الأدنى من المتطلبات الواجب توافرها حسب القانون واللائحة التنفيذية.

يضيف: هل تُصدِّق أنّ هناك جامعات أهلية تظل تسجل الطلاب وتقبلهم حتى أوّل أيام الاختبارات، والبعض ليس لديها أي سقف زمني للقبول أو للمعدّل؟! وهذه كارثة ستغرق البلد بمخرجات كارثية سيكون مردودها على البلد كارثيا بكِل ما تحمله هذه الكلمة من معاني، خصوصا وأنّ الدولة ملزمة باستيعاب وتوظيف كل تلك المخرجات مثلها مثل بقية مخرجات الجامعات الحكومية!!

أساتذة دون المستوى

* في إحدى الجامعات التي زرناها فيها كلية للصيدلة وجدنا معامل بائسة وقاعات تحتضنها شُقَق سكنية في مخالفة واضحة للقانون واللائحة التنفيذية.

موظفة بإحدى الإدارات المعنية بالتعليم الأهلي في وزارة التعليم العالي ذكرت أنّ هناك تقارير يتم رفعها من قبل لجان مختصة بالمتابعة لكن لم يتم تنفيذ توصياتها واكتفى المسئولون بإشعار تلك الجامعات عبر لفت نظر ودي لا يسمن ولا يغني من جوع، فيما أكّدَ أحد الموظفين أنّهُ يتم التلاعب في بعض التقارير حتى قبل رفعها، مما يعني أنها تأتي منافية لما هو في الواقع، وبالتالي تكون المعالجات غير كافية لأنّ المدخلات غير دقيقة في هذه العملية الرقابية.

وهناك جامعات معظم مَن لقيناهم من المدرِّسين هم من حَمَلَة البكالوريوس ونادراً مَا نجد فيها حَمَلَة الدكتوراه، والذين إنْ وجدوا فهم من العاملين في الجامَعات الحكومية الذين يختلقون الأعذار للغياب عن وظائفهم الحكومية ويذهبون للتدريس في هذه الجامعات الأهلية التي تمتهنهم مقابل دراهم معدودة لا تساوي ربع ما يتقاضونه من الحكومة. ومع ذلك يخلصون في عملهم بالجامعات الأهلية ويخادعون ويماطلون ويتكاسلون في آداء عملهم الحكومي.

والمشكلة أنّ هذه الظاهرة تتفاقم يوماً وراء يوم ولم تجد حتى الآن رادعاً من الجهات المعنية وبالذات وزارة التعليم العالي وقيادات الجامعات.

مدرسون حَمَلَة بكالوريوس وأجور متدنية ومكتبات ومعامل بدائية

عدنان ناشر

وبالنسبة لبعض الجامعات الخاصة - التي لا نود ذكرها هنا لعدم الترويج لها إعلامياً - فهي تحتضن في صفوفها نخبة من الأساتذة حَمَلَة الدكتوراه وإنْ كان غالبيّتهم على حساب الجامعات الحكومية، إلا أنها من الناحية المهنية وفّرت ما لم توفره الكثير من الجامعات.

وكذلك بالنسبة للقاعات والمعامل والمختبرات والمكتبات والساحات تكاد ترقى إلى مستوى الجامعات الحكومية، وبعضها يتفوق في جانب المواد المعملية الحديثة والمتوفرة على الدوام عكس ما هو حاصل في الجامعات والمستشفيات الحكومية التي تنعدم فيها المحاليل لأسابيع وأكثر.

اختلالات مالية

* د.عدنان ناشر مدير عام مؤسسات التعليم في وزارة التعليم العالي حين واجهناهُ بما هو حاصل على أرض الواقع من عدم التزام مؤسسات التعليم العالي الأهلية بالمعايير المحددة بالقانون واللائحة التنفيذية، ردّ علينا بأنّ ذلك غير مقصور على الجامعات الأهلية فقط، بل هو حتى في الجامعات الحكومية، وذلك بسبب الوضع السياسي الذي حصل في البلد، والذي أدّى إلى ارتباكات كبيرة جداً في قضية الرقابة والانضباط ومتابعة الجامعات، فأصبحت الوزارة بحاجة إلى قرار مُلزم من المجلس الأعلى للجامعات لعدة إجراءات، لأنّ حتى قطاع الشئون التعليمية الذي يعاني من الضعف في المراقبة القوية والجادة وتطبيق القوانين على الجامعات ليس فقط في الظروف السياسية التي مرّت بها البلد، ولكن أيضاً لسيطرة الإدارات المالية التي تتبع وزارة المالية على كل موارد المال والإيرادات، بحيث لا يستطيع مثلاً قطاع الشئون التعليمية الذي نتبعه شراء أي جهاز حاسوب نحن بحاجة له، أو يصرف لأي أستاذ أو بروفيسور أو لجنة تقييم تنزل تراقب تلك الجامعات الأهلية حتى عشرة آلاف ريال، لأنّ كل الموارد أصبحت بيد الشئون المالية، وهي لا تنظر للقضية الأكاديمية والقضية الرقابية والقضية العلمية كقضية مهمة بالنسبة لها. فهي تراها كبيع الطماطم والبطاط والبصل. ولذلك لم نستطع معالجة أية قضية.

وعند سؤالنا له عن مدى انضباط الجامعات الأهلية بالمعايير القانونية قال إنّهُ في بعض الأحيان ممكن تنضبط بعض الجامعات الأهلية أفضل من الحكومية. ونحن نعطي المخالف تنبيهاً أول وتنبيهاً ثانياً، وإذا لم يلتزم نقوم بإنزال إعلان في المواقع والصحف.

> **طلاب يجهلون المعايير ولا يُدركون العاقبة وفي الأخير هم الضحية**

وأضاف بأنه تم إغلاق جامعة العلوم التطبيقية لعدم انضباطها، والآن جامعة ابن سينا شبه مغلقة، وجامعة العربية أيضاً لم تنضبط ونحن بصدد إنزال إعلان عن عدم التزامها بالمعايير.

ومن معالجاتنا الراهنة فتح المجال للاستثمار الخارجي في الجامعات، والذي يحفز المستثمر الداخلي على التجويد والمنافسة، بل حفّزَ حتى الجامعات الحكومية.

سحب الترخيص

* رسالة من وزير التعليم العالي بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢١م موجهة لرؤساء الجامعات وعُمداء الكُليّات الأهلية بشأن استكمال متطلبات العام الأول والخمس سنوات اللاحقة من القانون ولائحته، وبناءً على قرار المجلس الأعلى للجامعات باجتماعه بتاريخ ٢٠١٠/٤/١١م والذي نص على إعطاء الجامعات والكُليّات الأهلية مُهلة نهائية لمدة شهرين من تاريخه لاستكمال كل متطلبات العام الأول من القانون، وكذا استكمال متطلبات الخمس سنوات اللاحقة من حيث تقديم بصيرة الأرض والمخططات الهندسية الكاملة لمنشآت الجامعة/الكلية ...إلخ، وتوفير ما لا يقل عن ٣٠٪ من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين (دكاترة) في كل تخصص..إلخ.

علماً بأنّ هذه المتطلّبات سبق وسُلِّمَتْ لكم في مصفوفة ونوقشَتْ معكم.

نأمل سرعة التّنفيذ في المدة المحددة (شهرين) من تاريخه ما لم سيتم تطبيق قرار المجلس الأعلى بسحب الترخيص الأوّلي والإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام.

> **التسجيل يظل حتى يوم اختبارات الفصل الأول.. والمعدل «مراجلة»**

مناقصة من المجلس المحلي بمديرية أفلح اليمن م/ حجة.

يعلن المجلس المحلي بمديرية أفلح اليمن م/حجة عن رغبته في انزال المناقصة العامة للمشروع التالي:

- بناء ٢ف+سلم مع التأثيث لمدرسة القمادرة - هران

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى : (سكرتارية لجنة المناقصات العامة بالمديرية.. لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (١٠٠٠٠ ريال) لا يرد.

واخر موعد لبيع المظاريف هو خمسة أيام قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف.

- يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء كما يشترط أن يقدم مع العطاء الوثائق الآتية:

- ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للالغاء بمبلغ مقطوع محدد ٢.٥٪ من قيمة العطاء أو عملة قابلة للتحويل صالح لمدة ٩٠ يوماً من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.

- سجل تجاري مقاولات مع البطاقة الضريبية والزكوية والتأمينية سارية المفعول. مع إحضار الاصل للمطابقة.

- الالتزام بكتابة سعر الوحدة بالأرقام والأحرف في جدول الكميات بالريال اليمني.

- لن يتم الالتفات إلى أي عطاء غير مستوفي الشروط وسيتم استبعاده في جلسة فتح المظاريف.

- علما أن آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو شهر من تاريخ نشر الإعلان وسوف يتم الفتح في الساعة الحادية عشرة صباحاً في مقر المجلس بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي.

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة القلبية الى الأخ/

فؤاد الحكيمي

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى / **والدته الفاضلة**

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته
وأن يسكنها فسيح جناته وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان..

إنا لله وإنا إليه راجعون

عبدالوهاب المخلافي - جميل مسعود - فؤاد الرحومي
يحيى المرشحي - صالح الجودة - خالد مفتاح